

نذر ذبح ولده لم يلزمه بشي عند الشافعي وقال ابو حنيفة وما ملك  
 يلزمه ذبح شاة وعند احمد روايتان احدهما يلزمه ذبح شاة  
 ولا يخرج بكفارة بيمين وكذا النذر ذبح نفسه وان نذر ذبح عدله  
 يلزمه شي عند الشافعي وعند احمد روايتان احدهما ذبح بشي  
 ولا يخرج بكفارة بيمين ومن نذر ذبح مطلقا صح نذره عند ابو حنيفة  
 ومالك واحمد ويلزمه كل ذم المعلق وفيه كفارة بيمين وللشافعي قولان  
 احدهما القول الجماعه والثاني انه لا يصح حتى يعلقه بشي او  
 صفة وهو الاصح **فصل** ومن نذر اقرية في الحاج  
 بان قال ان كلمت زيد على صوم او صدقة فالمرح من مذهب ا  
 الشافعي انه مخير بين كفارة بيمين وبين الوابعا للزومه  
 وقال ابو حنيفة يلزمه الوابعا قاله بكل حال ولا تجزئه للقارة وقال  
 مالك واحمد يجزئه ويقال العمل عليه **ومن نذر الحج** لزمه الوفا  
 لا غير عند ابو حنيفة ومالك وللشافعي قولان احدهما يجب الوفا  
 به وهو الاصح والثاني انه مخير بين الوفا والكفارة البيمين وعند  
 احمد روايتان احدهما التجبير والاخرى وجوب الكفارة لا تجبير  
**فصل** ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه عند الشافعي ان  
 يتصدق بجميع ماله وقال الصحابي ابي حنيفة يتصدق بثلث  
 جميع ماله الزكوية استجاب وهو قول اخر انه يتصدق بجميع  
 ما يملكه

ما يملكه ما لا يتصدق بثلث جميع امواله الزكوية وغيرها وعند احمد  
 روايتان احدهما يتصدق بثلث جميع امواله والاخرى يرجع في ذلك  
 اليه ما يراه من مال دون مال **فصل** واذا نذر صوم يوم بعينه  
 فلا فطر لعذر قضاه عند الشافعي وقال مالك اذا فطر المرص لم يلزمه  
 القضاء واذا نذر صوم عشرة ايام جاز له صومها متتابع ومتفرقا  
 بالا اتفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابعاً بال اتفاق وقال داود  
 يلزمه الصوم متتابعاً واذا نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين  
 فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة ولا قضى عند مالك واحمد وهو الاصح  
 من قول لشافعي وقال ابو حنيفة لا تعين الصلاة بالنذر في مسجد  
**فصل** ولو نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة  
 او نذر المشي الي بيته لله الحرام فالمشهور من مذهب مالك واحمد  
 وللشافعي انه يلزمه القضاء بحج او عمرة وانه يلزمه المشي من دونه  
 اهله وقال ابو حنيفة لا يلزمه بشي الا اذا نذر المشي الي بيت الله  
 الحرام فاراد ان نذر القصد والذهاب اليه فلا وان نذر المشي  
 الي مسجد المدينة او الاقصم فللشافعي قولان احدهما وهو قول  
 في الام لا يتصدق نذره وهو قول ابو حنيفة والثاني يتصدق ويلزمه  
 وهو الراجح وهو قول مالك واحمد **فصل** واذا نذر فعل  
 مباح لما اذا قال الله تعالى شهيداً علي ان امشي الي بيتي او الي